تقرير موجز

عن حالة حقوق الإنسان

في ليبيا

(يناير-يونيو 2022)

مركز مدافع لحقوق الإنسان
DEFENDER CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مركز مدافع لحقوق الإنسان

تقرير موجز عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا

(يناير-يونيو 2022)

مركز مدافع لحقوق الإنسان
DEFENDER CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مقدمة

خلال النصف الأول من العام الجاري، ظلت ليبيا ساحة آمنة لمنتهكي حقوق الإنسان في ظل تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب وغياب المحاسبة، فضلا عن استمرار الانقسام السياسي الذي ترسخ بوجود حكومتين متنافستين. وبعد أن أخفقت جولات الحوار بين الأطراف السياسية في التوصل لاتفاق ملموس يسمح بإجراء الانتخابات قريباً، شهدت شوارع ليبيا في الأول من يوليو موجة عارمة من الاحتجاجات، في الشرق والغرب، تطالب بإسقاط كافة المؤسسات السياسية وتنظيم الانتخابات.

كما تصاعدت وتيرة الحملة القمعية التي بدأت العام الماضي ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، الأمر الذي أثار الذعر في صفوف المجتمع المدني، وأجبر العديد من المنظمات والنشطاء إلى تقليص أنشطتهم خشية التعرض للاعتقال التعسفي وغيره من الأعمال الانتقامية. وبينما لا تتمتع ليبيا بحرية الصحافة، فلا يزال الصحفيون والنشطاء يتعرضون للإخفاء القسري. وتتواصل مأساة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتعرضون للاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل والعنف الجنسي والخطف من أجل طلب الفدية، كما لا يزال النازحون داخلياً يعانون التشرد والعيش في ظل ظروف قاسية.

وفي الوقت الذي كانت فيه البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا تواجه تحديات مختلفة في سبيل تجديد ولايتها، لا سيما من السلطات الليبية- أعلن المجلس الرئاسي عن رؤيته الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية، التي أغفلت المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان كأساس للعدالة والاستقرار والسلام في ليبيا.

ليبيا في متاهة

في أعقاب الفشل الذريع للسلطات الليبية في عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ديسمبر 2021، دخلت البلاد معترك أزمة سياسية جديدة، حيث أعلن مجلس النواب في 10 فبراير عن اختياره وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، رئيسًا جديدًا للحكومة خلفًا لعبد الحميد الدبيبة. وقد رفض الدبيبة قرار مجلس النواب، وأعلن استمراره في منصبه رئيسًا للحكومة، وقد حظي آنذاك باستمرار دعم الأمم المتحدة. وفي مايو، شهدت طرابلس اشتباكات عنيفة خلال محاولة باشاغا دخول العاصمة للمطالبة بالسلطة. وقد انسحب باشاغا بعد ساعات من فشل المحاولة التي كادت تُدخل البلاد في أتون صراع دامٍ جديد.

ولكن فيما نجت البلاد، مؤقتًا، من استئناف الاقتتال الداخلي، استمر الصراع السياسي دون هوادة بين الأطراف السياسية المتنافسة في الشرق والغرب. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برعاية حوار بين الأطراف الليبية، بهدف التوصل إلى إطار دستوري توافقي بما يسمح بإجراء الانتخابات في أقرب وقت، ولكن لم تسفر جولات الحوار عن نتيجة ملموسة.

وبعد يومين من إخفاق الجولة الأخيرة من الحوار في تسوية الخلافات بين الأطراف السياسية الليبية- شهدت ليبيا في الأول من يوليو الجاري موجة احتجاج عارمة على تدهور الأوضاع المعيشية وعلى تفاقم الأزمة السياسية، حيث اقتحم محتجون مقر البرلمان في طبرق في شرق البلاد، وأضرموا فيه النيران، كما شهدت طرابلس احتجاجات طالب المشاركون فيها بإجراء الانتخابات وإسقاط كافة السلطات السياسية. وامتدت الاحتجاجات إلى كل من البيضاء ومصراتة وبعض المدن الأخرى، وهدد المحتجون بإعلان العصيان المدني حتى تتحقق أهدافهم.

وقد سارعت كافة الأطراف السياسية، التي تطالب الاحتجاجات بإسقاطها، بالتعبير عن دعم المتظاهرين وتفهم مطالبهم والدعوة لإجراء الانتخابات؛ في محاولة جليّة للالتفاف على مطالب المحتجين الرافضين الذين حمَّلوا كافة المؤسسات السياسية مسئولية تدهور الأوضاع المعيشية والأمنية، فضلا عن التسبب في دخول الأزمة السياسية إلى نفق مظلم، الأمر الذي دفع المواطنين إلى الاحتجاج في الشوارع ومطالبة جميع المسؤولين بالرحيل.

تجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق

في محاولة لإنهاء دوامة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً في يونيو 2020 بتشكيل بعثة لتقصي الحقائق في ليبيا، من أجل التحقيق في الانتهاكات المرتكبة في البلاد منذ عام 2016، ولكن بسبب أزمة السيولة في الأمم المتحدة والتأجيلات الناجمة عن تفشي كوفيد-19، لم تستطع البعثة أن تعمل في كامل طاقتها إلا في وقت متأخر للغاية.

وبالرغم من ذلك، تمكنت بعثة تقصي الحقائق المستقلة من إصدار تقريرين على قدر عالٍ من الأهمية، وذلك في أكتوبر 2021 وفي مارس 2022. وقد أكدت البعثة أن "أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جرائم حرب قد ارتُكبت في ليبيا" مع الإشارة إلى أن العنف الممارس في السجون وضد المهاجرين قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. كما أكدت وجود أدلة على ارتكاب جميع أطراف النزاعات في ليبيا، بما في ذلك الدول الأخرى والمقاتلون الأجانب والمرتزقة، لانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وأن بعض تلك الأطراف قد ارتكب جرائم حرب. وسلّطت الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون، سواء في البحر أو أماكن الاحتجاز وعلى أيدي المتجرين بالبشر.

علاوة على ذلك، تناولت البعثة الانتهاكات التي يتعرض لها النازحون وتجنيد الأطفال وحالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد الفئات المستضعفة. ورصدت توقيف واحتجاز جماعات مسلحة لأشخاص بسبب آرائهم حول الانتخابات أو دعمهم لمرشح معين، واستمرار الاعتداء على السلطة القضائية، واستمرار الإفلات من العقاب على الهجمات الموجهة ضد النساء المنخرطات في السياسة.

وإدراكًا لأهمية استمرار عمل البعثة، دعت منظمات حقوق الإنسان الليبية والدولية لتجديد عمل ولاية البعثة خلال الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان في 2022. كما تواصلت منظمات حقوقية ليبية، من بينها مركز مدافع، بشكل رسمي مع السلطات الليبية، لتحثها على دعم البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا وتجديد ولايتها. وخلال كل تلك الجهود، ظهر بوضوح عدم توافر الإرادة السياسية لدى ليبيا لدعم البعثة وإنهاء الإفلات من العقاب ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

المصالحة يجب ألا تعيق محاسبة منتهكي حقوق الإنسان

في الوقت الذي كانت تواجه فيه البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا تحديات مختلفة لتجديد ولايتها، أبرزها الحصول على دعم السلطات الليبية- أعلن المجلس الرئاسي في 23 يونيو عن رؤيته الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية في ليبيا. ويرى مركز مدافع أن فلسفة الرؤية الاستراتيجية تركز على العفو في مقابل خلوها من أي بند يشير صراحة إلى محاسبة منتهكي حقوق الإنسان كإحدى ركائز العدالة الانتقالية وتحقيق الاستقرار والسلام.

ويشدد مركز مدافع على أن الرؤية/الخطة الاستراتيجية للمصالحة الوطنية يجب ألا تصدر بشكل أحادي عن طرف رئيسي في الصراع الليبي، وأنها ينبغي أن تكون نتاج حوار جاد وحقيقي بين كافة الأطراف السياسية والمجتمعية، تُشرف عليه سلطة سياسية منتخبة تستمد شرعيتها من الشعب، كما يجب ألا يتم استبعاد للمجتمع المدني، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان التي ينبغي أن يكون لها دور فعال بوصفها شريكًا ومراقبًا. ويدعو المركز إلى عدم اتخاذ "خصوصيات التجربة الليبية"، التي تمت الإشارة إليها في نص الرؤية الاستراتيجية، ذريعةً لإصدار قانون للعدالة الانتقالية خالٍ من الضمانات اللازمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المدافعين عن حقوق الإنسان كخصوم للمجتمع والدولة

منذ أواخر 2020، وبسبب عدم توافر الإرادة السياسية لدى أي من الحكومات المتعاقبة بعد الثورة لإزالة القيود القانونية التعسفية المتعارضة مع المعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات- شرعت السلطات الليبية، عبر مفوضية المجتمع المدني في طرابلس في خنق المجتمع المدني بالمزيد من القيود والعراقيل القانونية. وسعت بوضوح لإلغاء استقلالية المنظمات وتأميم العمل الأهلي. وفي 2021، بدأنا نشهد تحوّل مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحة لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء. وفي 2022، تصاعدت الحملة القمعية ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وتشويه السمعة والتحريض عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى فرض السلطات مزيدًا من القيود التعسفية، عبر مفوضية المجتمع المدني في طرابلس، على عمل ونشاط المنظمات، وذلك بالمخالفة للإعلان الدستوري الليبي والمعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات وتنظيمها.

منذ ديسمبر 2021، قامت الأجهزة الأمنية في ليبيا باحتجاز 12 مدافعًا عن حقوق الإنسان تعسفيًا، وتم إطلاق سراح واحد منهم، وهو لا يزال قيد التحقيق وتم منعه من السفر، هذا فيما لا توجد معلومات ملموسة عن 5 منهم.

في ديسمبر الماضي، قامت الأجهزة الأمنية باعتقال ناشط شاب، وبثت فيديو "اعترافاته" على فيسبوك. وفي منتصف فبراير الماضي، قامت إحدى الأجهزة الأمنية باعتقال ثلاثة نشطاء بعد اشتراكهم في مناقشة إحدى القضايا الحقوقية على تطبيق كلوب هاوس. وبعد نحو أسبوع من اعتقالهم، ظهر أحدهم مدليًا "باعترافاته" في فيديو مصور على صفحة الجهاز الأمني على موقعي فيسبوك وتويتر. وفي 25 فبراير، قام نفس الجهاز الأمني باعتقال ناشط شاب يعمل في منظمة دولية معنية بأوضاع اللاجئين، وذلك خلال وجوده في مطار معيتيقة متوجهًا للمشاركة في تدريب. وفي 8 مارس، عرض الجهاز الأمني على صفحته على موقع فيسبوك مقطع فيديو للناشط المعتقل يدلي فيه "باعترافاته" حول نشاطه في المجتمع المدني وعلاقاته بعدد من النشطاء المنتمين لمنظمات محلية ودولية. وفي 9 مارس، قام الجهاز الأمني باعتقال ناشط سادس. وفي 15 مارس قام الجهاز ببث مقطع فيديو مصور "لاعترافات" المعتقل الأخير بشأن نشاطه وعلاقاته ببعض النشطاء، ومن بينهم أحد المعتقلين المشار إليهم أعلاه.

وقد سجّل مركز مدافع تفشي مناخ من الخوف والذعر بين المدافعين عن حقوق الإنسان في عموم البلاد، وقامت بعض المنظمات بتجميد أو تقليص أنشطتها؛ خشية الملاحقة القانونية والأمنية. على سبيل المثال، أعلنت حركة تنوير، وهي تجمع مدني ليبي، عن إيقاف نشاطها بشكل نهائي. وفيما أشارت في آخر بياناتها إلى افتقار ليبيا لوجود هامش من الحرية يسمح بنقاش القضايا الثقافية والفكرية؛ طالبت السلطات بالتوقف عن ملاحقة أعضائها وإطلاق سراح المعتقلين منهم. الجدير بالذكر أنها ليست المرة الأولى التي تضطر فيها منظمة مدنية ليبية إلى إيقاف نشاطها خوفًا على سلامة أعضائها؛ حيث سبق وأعلن تجمع تاناروت للإبداع الليبي في ديسمبر 2020 عن تعليق أنشطته الثقافية حتى إشعار آخر، وذلك بعد تعرضه لحملة تشويه من قِبَل الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية.

مفوضية المجتمع المدني ضد المجتمع المدني

بالرغم من مطالب منظمات حقوق الإنسان الليبية والدولية بإنهاء الحملة القمعية ضد المجتمع المدني وإطلاق سراح المحتجزين تعسفيًا؛ فإن السلطات تجاهلت أصوات ونداءات المطالبين بحرية التنظيم والتعبير والتجمع. كما واصلت مفوضية المجتمع المدني في طرابلس حربها على المنظمات، وواصلت إصدار قرارات تتعارض

مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية التنظيم وتكوين الجمعيات ومع التزامات ليبيا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

في 6 أبريل 2022، نشرت مفوضية المجتمع المدني في طرابلس تعميمًا تحظر فيه على منظمات المجتمع المدني، أو الأفراد المنتمين لها، المشاركة في أي نشاط خارج الأراضي الليبية، بما في ذلك التدريبات وورش العمل أو التعاون مع المنظمات الدولية أو تلقي الدعم منها، إلا بعد الحصول على موافقة المفوضية، التي تقوم بدورها بالتواصل مع الجهات الأمنية قبل اتخاذ "قرارها". وهو الأمر الذي يُعد خطوة إضافية في المسار الذي اتخذته المفوضية تجاه التقييد المنهجي لحرية التنظيم وتكوين الجمعيات.

ومنذ إصدار القرار 286 بشأن اعتماد اللائحة التنظيمية لعمل مفوضية المجتمع المدني في مارس 2019- سلّطت منظمات حقوق الإنسان الليبية الضوء على المخالفات التي تضمنها القرار للإعلان الدستوري المؤقت (المادتين 14 و15) وللمعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات. وقد سعت المفوضية لفرض مزيد من الهيمنة على الجمعيات بإضافتها مستندًا جديدًا إلى الأوراق الخاصة بإجراءات تسجيل الجمعيات وتجديد التراخيص؛ حيث يتم إجبار مؤسسي الجمعيات على التعهد بعدم التعامل مع السفارات والقنصليات الأجنبية في الداخل والخارج والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بكافة صور التعامل، سواء أكان ذلك بعقد الاجتماعات واللقاءات، أم بتوجيه الدعوة إليهم، أم بتلبية دعواتهم، أم بتوقيع أي اتفاقيات أو عقود بشكل عام إلا بعد الرجوع وطلب الإذن والموافقة من مفوضية المجتمع المدني. وهو ما حذرت منه منظمات حقوقية ليبية واعتبرته بمنزلة تأميم للعمل الأهلي وعزل للمجتمع المدني عن العالم الخارجي.

جدير بالذكر أنه حتى وقت قريب، كانت العديد من المنظمات تلجأ إلى التسجيل لدى مفوضية المجتمع المدني في بنغازي؛ هربًا من القيود التعسفية التي تفرضها مفوضية المجتمع المدني في طرابلس على تسجيل الجمعيات. ولكن في تطور سلبي يشير إلى تفاقم وضع حرية تكوين الجمعيات في ليبيا، أصدرت مفوضية بنغازي في 29 مارس تعميمًا هددت فيه بتجميد نشاط المنظمات التي لا تقوم بتحديث بياناتها وإيداع تقاريرها دوريًا، دون سند من القانون. وجاء هذا التعميم بعد يومين فقط من تعميم آخر أصدرته مفوضية طرابلس أعلنت فيه عن تعليق قيد المنظمات التي لم تقم بتسوية أوضاعها وفقًا للائحة 286 لسنة 2019.

علاوة على ذلك، قامت مفوضية المجتمع المدني بطرابلس بدعم الحملة القمعية المستمرة ضد منظمات المجتمع المدني. حيث أصدرت المفوضية بيانًا تدعم فيه الإجراءات القمعية تجاه المنظمات، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي لعدد من المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أصدرت مفوضية المجتمع المدني في طرابلس بيانًا مماثلا

استخدمت فيه آيات من القرآن في انتقادها لبيان إحدى منظمات المجتمع المدني الليبية التي تعلق فيه على الإجراءات الأمنية ضد النشطاء، وهو أمر شديد الخطورة في سياق مجتمعي له خبرات في استخدام سلاح "التكفير" وسفك الدماء باسم الدين.

علاوة على ذلك، أكدت منظمات إنسانية دولية وجود قيود على المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد، وسجلت تزايد لجوء السلطات إلى فرض طلبات "غير الاعتيادية". كما لاحظت زيادة في المضايقات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني.

وكانت منظمات حقوقية ونشطاء وخبراء قانون، قد أعدوا مشروع قانون للجمعيات يتوافق مع المعايير الدولية لحرية تكوينها وتنظيمها، وقاموا بتقديمه لمجلس النواب في أكتوبر 2021. وقد حصل مشروع القانون على دعم عشرة أعضاء من مجلس النواب وفقًا للائحة الداخلية للمجلس، وتمت إحالته إلى اللجنة التشريعية بالمجلس تمهيدًا لعرضه على الأعضاء في جلسة رسمية، إلا أن اللجنة التشريعية قد تقاعست عن القيام بذلك.

المهاجرون واللاجئون: مأساة بلا نهاية

في تقريرها عن الهجرة في ليبيا حتى بداية الربع الثاني من العام الجاري، قدرت منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين في ليبيا بنحو 649,788 مهاجرًا من 41 دولة. ولاحظ التقرير ازدياد عدد المهاجرين في ليبيا مقارنة بعددهم في بداية العام حيث تم تسجيل وجود 635,051 مهاجرًا في يناير 2022.

ووفقًا للمعلومات الواردة في تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نفذت قوات خفر السواحل الليبية، خلال الشهور الخمسة الأولى من 2022، 73 عملية اعتراض للمهاجرين واللاجئين تمكنت خلالها من إعادة 6325 مهاجرًا قسرًا إلى ليبيا. جدير بالذكر هنا، أن مذكرة التفاهم الإيطالية-الليبية، التي تم توقيعها قبل أكثر من خمس سنوات، تُشكّل غطاء لاستمرار أعمال الاستغلال والاستعباد والعنف بحق المهاجرين عبر عرقلة حركة مغادرتهم إلى أوروبا وإعادتهم قسرًا إلى الأراضي الليبية.

في 10 يناير، قال المجلس النرويجي للاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية في بيان مشترك إن السلطات الليبية اعتقلت أكثر من 600 مهاجر ولاجئ بينما كانوا يخيمون خارج مركز سابق للمساعدات الإنسانية في العاصمة طرابلس. وقالت المنظمتان إن بعض اللاجئين أصيبوا خلال اعتقالهم، وإن أحدهم أصيب بالرصاص الحي.

وفي يناير، قامت السلطات باستخدام القوة المفرطة في فض اعتصام لعدد كبير من المهاجرين واللاجئين أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاصمة طرابلس. شارك في الاعتصام نحو 2000

شخص، وذلك وفقًا للمعلومات الواردة من مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان. وقد أكدت بلادي أن السلطات الليبية احتجزت النساء والأطفال خلال فض الاعتصام، وقامت بنقلهم إلى مركز احتجاز عين زارة التابع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ونتيجة للظروف غير الإنسانية التي يعاني منها المهاجرون في مراكز الاحتجاز، عُثر خلال يونيو الجاري على شاب سوداني يدعى محمد عبد العزيز ويبلغ من العمر 19 عامًا مشنوقًا داخل زنزانته في مركز احتجاز عين زارة. وكان المهاجر السوداني من المشاركين في الاعتصام أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وكان ممن تعرضوا للاعتداء خلال فض الاعتصام قبل نقله إلى مركز الاحتجاز. ووفقًا لما وردنا من مؤسسة بلادي، شهد مركز عين زارة في 20 إبريل إطلاق النار على مهاجر يُعتقد أنه من النيجر، ولا تتوافر معلومات عن حالته الصحية. كما أفادت تقارير أخرى بأن مركز احتجاز عين زارة يشهد أيضًا، من ضمن الانتهاكات العديدة، استغلال المهاجرين وإجبارهم على العمل قسرًا.

وبينما يتمتع المتجرون بالبشر ومنتهكو حقوق المهاجرين واللاجئين في ليبيا بالإفلات من العقاب، نتيجة عدم توافر الإرادة السياسية للسلطات الليبية لإنهاء معاناة المهاجرين واللاجئين، فضلا عن تواطؤ وتورط الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة ذات النفوذ القوي في البلاد- تؤتي بعض المساعي في أوروبا في بعض الأحيان ثمارَها في محاسبة المتجرين بالبشر ومنتهكي حقوق المهاجرين . ففي فبراير 2022، أصدرت المحكمة الابتدائية في باليرمو حكمًا يقضي بسجن شخصين من بنجلاديش لمدة 20 عامًا؛ لأنهما قاما باحتجاز وتعذيب مهاجرين في زوارة.

خلال النصف الأول من العام الجاري، استمرت مأساة غرق وموت المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. فمنذ بداية العام حتى نهاية إبريل الماضي، رصدت منظمة الهجرة الدولية 114 حالة وفاة و436 حالة اختفاء للمهاجرين في البحر المتوسط. وخلال شهر إبريل فقط تم تسجيل 232 حالة وفاة واختفاء. على سبيل المثال، شهد 27 فبراير فقْد نحو 50 مهاجرًا حياتهم بعد تعرضهم للغرق بالقرب من صبراتة. وخلال النصف الأول من مارس، فُقد أو مات نحو 70 مهاجرًا بالقرب من السواحل الليبية. شهد يوم 15 إبريل وفاة 35 مهاجرًا كانوا على متن قارب تعرض للغرق بالقرب من صبراتة، ليصل عدد المهاجرين الذين تعرضوا للغرق في ذلك الأسبوع وحده نحو 53 مهاجرًا. فضلا عن ذلك، يتعرض العديد من المهاجرين عبر الصحراء الكبرى، التي تُعد من أكثر طرق الهجرة فتكًا في العالم، لمخاطر جمة تؤدي إلى وفاة أعداد كبيرة منهم. على سبيل المثال، في الأول من يوليو الجاري، تم اكتشاف 20 جثة لمهاجرين يُعتقد أن غالبيتهم تشاديون، وذلك بالقرب من الحدود مع تشاد.

في تقريرها الصادر في مارس 2022، أكدت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا على الخلاصة التي توصل إليها تقريرها الأول الصادر العام الماضي، وهي أن المهاجرين في ليبيا يتعرضون لانتهاكات قد تصل إلى جرائم ضد الإنسانية. ووثقت البعثة استمرار تعرض المهاجرين للقتل والتعذيب والأفعال غير الإنسانية والاغتصاب والاضطهاد والاسترقاق، وذلك من قِبَل بعض سلطات الدولة والجماعات المسلحة والمتجرين بالبشر. كما وثقت البعثة اعتراض خفر السواحل الليبي آلاف الأشخاص، وإعادتهم قسرًا إلى ليبيا، واحتجازهم تعسفيًا في ظروف غير إنسانية.

كما أشارت البعثة في تقريرها إلى تلقيها معلومات مثيرة للقلق بشأن بني وليد الذي يعتبر مركزًا للاتجار بالبشر يقع على بعد 130 كيلو مترًا جنوب شرق مصراتة، بشأن تعرض المهاجرين للاحتجاز والقتل والتعذيب والاغتصاب، كما نقل التقرير ما يردده المهاجرون عن وجود مقابر جماعية في بني الوليد. كما ذكرت البعثة انتهاكات مروعة تُرتكب بحق المهاجرات في بني الوليد "فهناك يشعلون النار في أثداء النساء وَمهابِلهن".

ووفقًا للمعلومات التي وردتنا من مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان، تم إغلاق بعض مراكز الاحتجاز خلال العام الجاري، مثل مراكز درج وبئر الغنم والمحمية وصبراتة. وحسب مؤسسة بلادي، فإن إغلاق مراكز الاحتجاز لم يقف حائلا دون الاستمرار في احتجاز واعتقال المهاجرين في سجون أخرى، مثل سجن جندوبة التابع لوزارة العدل في مدينة غريان وسجون أخرى في مدينة غدامس. كما قام رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة في مارس الماضي بافتتاح مركز احتجاز خاص بالمهاجرين العرب.

كما قامت منظمة رصد الجرائم الليبية بتوثيق الانتهاكات التي يعاني منها المهاجرون المحتجزون في مركز احتجاز المابة على بعد نحو 30 كيلو مترًا غرب العاصمة طرابلس، والذي يُحتجز فيه ما بين 1500 إلى 1700 مهاجر.

وقد أكدت مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان أن بعض المراكز شهدت خلال الشهور الأخيرة انخفاضًا في أعداد المحتجزين فيها، مثل مراكز احتجاز عين زارة وطريق السكة. هذا فيما تواصلت حملات مداهمة منازل المهاجرين واللاجئين، واعتقالهم ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز، مثل حملة المداهمة التي نفذها مكتب مباحث الجوازات (فرع زوارة) في إبريل الماضي، وتم خلالها اعتقال ما يزيد عن 300 مهاجر ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز في طرابلس.

وفي تقريرهما الصادر في 28 يونيو، رصدت كلٌ من الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب استمرار الطرد القسري والترحيل الجماعي للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، حيث بلغ عدد المطرودين قسرًا من يناير إلى يونيو 2022 نحو 500 مهاجر. وقد وثق التقرير ما وصفه بعمليات ممنهجة للطرد بإجراءات موجزة من مراكز احتجاز شحات والبيضاء وقنفودة في الكفرة.

لا إرادة سياسية لحل أزمة النازحين

لا يزال عشرات الآلاف من النازحين في ليبيا يطاردون الأمل في إنهاء محنتهم، نتيجة استمرار السياسات والممارسات الممنهجة التي تُفاقم من معاناة النازحين، بسبب غياب الإرادة السياسية لكافة الحكومات المتعاقبة منذ الثورة لوقف نزيف النزوح وتشريد المواطنين في كافة أنحاء البلاد ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق النازحين.

في منتصف يونيو 2022، سجلت الأمم المتحدة عودة 10,000 نازح إلى ديارهم الأصلية خلال العام، فيما يبلغ العدد الإجمالي للنازحين داخليا حتى ذلك الحين نحو 159,000. من بين أولئك النازحين نحو 40 ألف شخص من تاورغاء بدأت مأساتهم في 2011. وفي مايو الماضي، نفذ جهاز دعم الاستقرار عملية إخلاء قسري للنازحين من أهالي تاورغاء المقيمين في مخيم الفلاح 1 ومخيم الفلاح 2 في وسط العاصمة طرابلس؛ وهو الأمر الذي نجم عنه تشريد نحو 530 أسرة، إذ كان يقطن المخيم الأول نحو 360 أسرة والثاني نحو 170 أسرة.

جدير بالذكر أنه بالرغم من توقيع اتفاق للعودة وللتعويضات في مارس 2017، وإصدار المجلس الرئاسي في ديسمبر من نفس العام قرارًا يقضي بالشروع في عودة أهالي تاورغاء المشردين إلى مدينتهم مع بداية فبراير 2018؛ فإن الأهالي الذين حاولوا العودة لديارهم آنذاك مُنعوا من ذلك. وبعد مرور أكثر من 5 سنوات على اتفاق العودة والتعويضات و4 سنوات على قرار فتح المدينة للعودة، لم يحصل الأهالي على التعويضات ولا تزال المدينة تفتقر إلى الخدمات الأساسية التي يجب توافرها ليتمكن السُكان من الحياة فيها؛ وهو ما يجعل العودة إلى تاورغاء خيارًا مُرًا للأهالي الذين يريدون العودة إلى الديار، ولكنهم لا يتمكنون من ذلك بسبب إحجام السلطات عن توفير الخدمات الأساسية بالمدينة.

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة بلغ عدد النازحين في ليبيا مع نهاية يناير الماضي نحو 168 ألف نازح. وقد تركز النازحون في شرق ليبيا في مناطق بنغازي وأجدابيا ودرنة، فيما تركز النازحون في غرب البلاد في مناطق

مصراتة وسرت، ويتركز النازحون في جنوب ليبيا في مناطق مرزق وأوباري والجفرة. وقد أشارت المنظمة الدولية للهجرة إلى أن الاحتياجات الإنسانية للنازحين في تلك المناطق تتراوح بين توفير السكن والغذاء والخدمات الصحية.

الاختطاف من أجل الفدية

أدت هشاشة الأوضاع الأمنية واستفحال ظاهرة الإفلات من العقاب وغياب المحاسبة- إلى أن أصبحت عمليات الخطف من أجل الفدية، أو إخفاء المواطنين والنشطاء قسرًا، ممارسات اعتيادية في ليبيا خلال العقد الأخير. وفي خلال الشهور الماضية من 2022، تواصلت عمليات الخطف من أجل طلب الفدية في العديد من المناطق الليبية، لا سيما في بنغازي وسبها وخمس وصبراتة وغريان وبني وليد، وكان غالبية ضحايا عمليات الخطف من الأجانب، بشكل خاص العمالة الوافدة والمهاجرون وطالبو اللجوء، الذين يحملون جنسيات الدول التالية: مصر والنيجر وبنغلاديش والسودان ونيجيريا وإريتريا وإثيوبيا وفلبين.

على سبيل المثال، تمكنت مديرية أمن بنغازي في يناير من تحرير مجموعة من العمال البنغلاديش كانوا قد تعرضوا للاختطاف، وقامت الجهة الخاطفة بطلب فدية تبلغ 1500 دولار للفرد. أيضًا قامت مديرية أمن بنغازي في يونيو بتحرير طفل مصري تم اختطافه وطلب فدية تبلغ نحو 100 ألف دينار. وفي إبريل، أعلن اللواء 444 قتال التابع لحكومة الوحدة الوطني عن تحرير 18 شخصًا مختطفًا من جنسيات مختلفة، بعد أن تم اختطافهم في بني وليد بغية الحصول على فدية مالية.

الصحافة تحت الخطر

علاوة على ذلك، لا يزال الصحفيون في ليبيا مهددين بالإخفاء القسري وتعرضهم للاعتداء. على سبيل المثال، تعرضت مبروكة المسماري، مراسلة قناة 218 في بنغازي، للاعتداء بالضرب من قِبَل مجموعة من ثمانية أشخاص في 12 فبراير. وتعرض مراسل قناة 218 علي الريفاوي للاختطاف في مدينة سرت في 26 مارس الماضي قبل أن يتم إطلاق سراحه في أوائل يوليو الجاري. وجدير بالذكر هنا أنه بعد اختطاف الريفاوي بنحو أسبوع، تم إطلاق سراح الصحفي والناشط الحقوقي ورئيس جمعية الهلال الأحمر في أجدابيا منصور عاطي بعد مرور 10 أشهر على اختطافه.

ويعيش الصحفيون في ليبيا في ظل أجواء خطيرة نسبيا نتيجة التهديدات بالقتل والتعذيب والإخفاء القسري والاعتقال؛ وهو ما يؤدي إلى فرض رقابة ذاتية خشية التعرض للانتقام، كما أسفرت تلك الأجواء عن موجات من هروب العديد من الصحفيين الليبيين إلى خارج البلاد؛ طلبًا للأمان وسعيًا إلى ممارسة عملهم دون الخوف من القتل والتعرض للاعتداءات المختلفة. ومؤخرًا أشارت تقارير إلى أن ما يزيد عن 80 صحفيًا قد فروا من ليبيا منذ 2014، وتحول بعض دول الجوار إلى منافٍ اختيارية لبعض الصحفيين الفارين.

مركز مدافع لحقوق الإنسان
DEFENDER CENTER FOR HUMAN RIGHTS